وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية «التقديرية» للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين واللائحة المالية ولائحة بدل السفر ومصاريف الانتقال لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الغرفة ولائحة نظام العاملين والهيكل التنظيمى وجداول التوصيف والتقييم لوظائف الغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠١٠/١٢/٢ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١١/٢/٢٢ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة دمياط وسوق الجملة التابع لها عن العام المالى ٢٠١١ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٥٣٩٠٠٠ ج (فقط ثلاثة ملايين وخمسمائة وتسعة وثلاثون ألف جنيه لا غير) وجملة المصروفات التقديرية للغرفة والسوق معًا مبلغ ٣٤٧٩٦٢١ ج (فقط ثلاثة ملايين وأربعمائة وتسعة وسبعون ألفًا وستمائة وواحد وعشرون جنيهًا لا غير) بفائض قدره مبلغ ٥٩٣٧٩ ج (فقط تسعة وخمسون ألفًا وثلاثمائة وتسعة وسبعون جنيهًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠١١/٢/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء دكتور/ محمد ابو شادى